تبيـــن أن مـــن يقوم بعمليات غسل الأموال يحصل على نسبة نظير قيامه بهذا العمل غير المشروع ، حيث تشير بعض الكتابات إلى أن النسبة تتراوح ما بين ٣ % إلى ٥ % ، أو من ١ % إلى ٨ % .

فهل هذه النسب المتعارف عليها بين تجار المخدرات وغاسلي الأموال عالمياً ، توجد فى المجـتمع المصـــري أم أن هـــناك نظام آخر ونسب محددة أخرى تحكم العمل فى هذا النشاط داخل المجتمع المصري .

ثالثاً : غسل أموال المخدرات عالمياً

سنشير لغسل أموال المخدرات عالمياً وبخاصة حجم هذه الأموال فى ظل ما هو متاح من بيانات عن هذه الأموال ، وما تؤدى إليه من مخاطر وأضرار على المجتمع العالمي .

ويمـــثل الـــربح الاقتصادي هدف عمليات تهريب المخدرات . ويحتاج مهربوا المخدرات إلـــى المـــال لإنتاج سلعتهم والحفاظ عليها وتسويقها ولإسكات الشهود ودفع الرشاوى واتساع دائـــرة أعمـــالهم الإجرامـــية وللحصـــول على مصادر وأسواق جديدة كما يتعين على تجار المخـــدرات دفع الأموال لموردي الصفقات المشبوهة حيث لم تعد النقود تتداول من يد إلى يد أخرى في الصفقات الكبرى ، بل تودع المبالغ في حسابات عند تحويل الأموال (٢١) .

إن نظـــرية غسل الأموال بسيطة بدرجة خادعة ، ففيما يسمى بالأموال القذرة ، ولكي يـــتم الاســـتفادة المشـــروعة من هذه الأرباح يجب تنظيف أو تطهير هذه الأموال ويشتق هذا المصـــطلح مـــن المغاســـل المملوكة للمافيا التي تقوم بغسل الملابس وتنظيفها من القاذورات وجعلهـــا تبدو نظيفة وجديدة ، ومن نفس المنطلق نجد "غسل الأموال" يستخدم لتطهير الأموال بتحويل الأموال عبر البحار أو بالاستخدام النقدي منها (٢٢) .

وتعـــد الأمـــوال الـــناتجة عن المخدرات هى الهدف الأساسي الذى تسعي الجماعات الإجرامية إلى تحقيقه من عملها فى هذا النشاط ، وذلك نظراً للأرباح المرتفعة التى تتحقق من هـــذا النشـــاط ، ممـــا يؤدى لتحقيق الثروات الطائلة لأنفسهم وتغطية نفقات الاستمرار فى هذا النشاط مثل الرشاوى التى تقدم للآخرين .. إلخ .

تمـــثل عمليات غسل أموال المخدرت بأنوعها المختلفة إحدى الجرائم ذات الصلة الوثيقة بغســـل الأمـــوال ونظراً لضخامة العوائد المالية التى يجنيها المتاجرون والمهربين من ورائها ورغبـــتهم فـــى غســـل هـــذه العوائد لإعادة استخدام استثماراتها فى تجارتهم غير المشروعة

وبالاختفاء وراء الواجهة المشروعة لما أقاموه من مؤسسات أو شركات تجارية وصناعية مستغلين فى ذلك غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات [٢٣] .

بالنسبة لغسل الأموال الناتج عن المخدرات ، بلغ ٢٥% من إجمالي عمليات غسل الأموال في العالم، والتي تبلغ ما يزيد على ٥٠٠ مليار دولار ومن أبرز البنوك التي اشتركت في عمليات غسيل الأموال من تجارة المخدرات، بنك الاعتماد والتجارة الدولي في ولاية فلوريدا والذي بلغت الأموال به حوالي ٢٢ مليار دولار ، وكذلك بنك ناشيونال دي في مرسيليا [٢٤] .

نظراً لأن سوق المخدرات تتميز بأنها على درجة عالية من التنظيم والكفاءة التوزيعية . وقد قدرت قيمة مبيعات المخدرات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بحوالى ١٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، يتم غسل ثلاثة أرباعها [٢٥] .

وبالإضافة لاتجاه بعض البنوك للاشتراك في عمليات غسل الأموال سواء كانت ناتجة من المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى ، توجد أعمال أخرى يتم غسل الأموال من خلالها مثل الشركات وأعمال البورصة وشراء العقارات .. إلخ .

وكشف تقرير دولى أن حجم الأرباح التى تحصل عليها العصابات الدولية من الإتجار غير المشروع فى المخدرات ٦٩٠ مليار دولار سنوياً ، وأشار التقرير إلى الدور الذى يقوم به الإنتربول فى تتبع العصابات وملاحقتهم وتسليمهم إلى الدول التى تطلبهم لمحاكمتهم .وبين أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب أن هذا المبلغ يتيح للعصابات تجنيد شبكة واسعة من المتعاونين والمتعاملين يمنحها إمكانية الحصول على أحدث التقنيات وإستخدام الوسائل الحديثة لتنفيذ عملياتها بدقة وسرعة [٢٦].

وتشير البيانات إلى أن الأرباح غير المشروعة تقارب تريليون دولار سنوياً ، وأصبحت الجريمة المنظمة كما يتردد أسرع الأعمال التى تحقق نمواً فى العالم ، مما يستدعى ضرورة دراستها ومعرفة ردودها والحركة الاجتماعية – الاقتصادية التىساعدت فى دعم نموها بصورة أكبر من أى وقت مضى [٢٧].

كما تقدر الأمم المتحدة حجم تجارة المخدرات بما لا يقل عن ٩% من حجم التجارة الدولية . ويكشف هذا الجانب مدى تمتع المنظمات الإجرامية بالقوة المالية إلى حد تستطيع معه إستخدام ثرواتها الواسعة لتقويض أركان الحكومات والمؤسسات التجارية [٢٨].

تشـير الدلائـل إلى أن حجم الأموال المتولدة عن الاتجار في المخدرات يتجه للزيادة على المستوى العالمي، نظراً لزيادة حجم التعاطي من جانب ، واتجاه الجماعات التى تعمل فى مجـال الإتجـار بالمخدرات والمؤثرات النفسية لزيادة المعروض من مختلف أنواع المخدرات مـن جانـب آخـر، وهـذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة حجم غسل الأموال على المستوى العالمي.

بيـن العرض السابق أن حجم الأموال المغسولة من الإتجار فى المخدرات والعقاقير غير المشروعة تمثل نسبة ٩% من حجم التجارة العالمية ، وهذا يمثل إغراء لبعض من الأفراد فى الاتجـاه نحـو الإتجـار فى هذا النشاط حتى يحصلوا على أكبر قدر من الأرباح من الإتجار بالمخدرات .

رابعاً : حجم غسل أموال المخدرات فى مصر خلال عام ٢٠٠٢

يمكـن القـول أنـنا سـوف نسعي لمحاولة التعرف على حجم غسل الأموال الناتجة عن المخـدرات والمؤثـرات على الحالة النفسية فى المجتمع المصري خلال عام ٢٠٠٢ ، وهذه تعتـبر محاولة واقعية لقياس قيمة هذه الأموال ، فى ظل ما هو متاح من بيانات ، وذلك لإلقاء الضـوء علـى هذا الجانب ، حتى يمكن تقدير هذه الأموال بأسلوب علمى واقعي ، حتى تتاح فرصة أخرى لدراسة أكثر شمولية وعمقاً من ذلك .

وسـيتم الـتعرف على عمليات غسل الأموال الناتجة عن المخدرات ، على اعتبار أن الأمـوال حـتى تجنـيها الجماعات التى تعمل فى مجال الاتجار بالمخدرات تعتبر أموالاً غير مشـروعة ، وتلجأ هذه الجماعات لغسل هذه الأموال حتى تأخذ صفة الشرعية ويتم دمجها في الاقتصاد المشروع .

ويمـثل غسـل الأمـوال الطائلـة الناتجة عن الإتجار في المخدرات مشروعاً رابحاً لجماعـات الإجـرام المـنظم التى تعمل فى هذا النشاط ، وخاصة أن هذه الأرباح تمثل أكبر الأربـاح التـي تـتحقق من نشاط غير مشروع ألا وهو تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها .

وتذهب بعض التقارير الرسمية إلى أن حصيلة الاتجار فى المواد المخدرة فى مصر تقدر بما يتراوح بين ٦ – ٧,٥ مليار جنيه ، يتم غسلها سنوياً (٢٩) .